

مظاهر الابتكار في النسق الإداري المغربي

-المنصات الإلكترونية نموذجاً-

من إعداد: اسامة المرباط¹ El Mrabet Oussama;

Email: ELMRABET.PRFU@HOTMAIL.COM

مقدمة

ساهمت مجموعة من العوامل في ظهور دولة "الحد الأدنى" أو "القليل من الدولة"، هدفها الترشيد من تكاليفها وإقحام أساليب القطاع الخاص بآلياته في تدبير المرافق العامة، الشيء الذي يقتضي مراجعة النمط والنشاط الإداريين القائمين على مجموعة من المفاهيم من قبيل: المرفق العام والمصلحة العامة وامتيازات السلطة العامة، وبعض المفاهيم الأخرى شكلت الفضاء العمومي الإداري كالمرفق والمشروعية، لصالح مفاهيم بدأت تتخذ لنفسها مكانة كالتعاقد والشراكة والنجاعة والفعالية وحسن الأداء والزبون وجودة الخدمات. حيث إن التحولات التي طالت بنية الفعل العمومي-الإداري كان لها وقع على القانون الإداري والمفاهيم الكلاسيكية المؤسسة والمميزة له؛ ذلك أدى لبروز مفاهيم جديدة، وأساليب وأنماط مستجدة² قائمة أساساً على الابتكار وموجهة من قبل العقلانية الاقتصادية.

بناءً على ما سبق، فالفعل العمومي في شموليته والنشاط الإداري بصفة خاصة تعرض للتهجين، فالعقلانية القانونية أضحت منافسة من قبل العقلانية التديرية-الاقتصادية، وخاصة مطلب الفعالية الذي أضحى ينافس مبدأ المشروعية؛ فالقانون الإداري أصبح موجهاً نحو الفعالية والابتكار، هذا ما نتج عنه التداخل بين القطاع العام والخاص وإقرار معيارية قانونية مرنة.

أولاً: الفعل الإداري بين العقلانية القانونية والعقلانية الاقتصادية

إن المنطق البيروقراطي أضحى منافساً من قبل مبادئ وقيم جديدة يحملها التدبير القائم على النتائج³، أو إن صح التعبير، تغلغل العقلانية التديرية-الاقتصادية في القطاع العام⁴. هذا ما حاول الفقيه Luc Rouban، رصده في مقاله "تناقضات الدولة ما بعد الحداثة"⁵، إذ انطلق من تصور يرصد فيه تحولات الفعل العمومي؛ فأول عناصر هذا التحول تتمثل في خوصصة السلطة⁶. إن هذه الخوصصة من نتائجها تدوير الخيط الناظم والفاصل بين القطاع العام والخاص⁷. إذن، كلها إرهاسات ومؤشرات تعبير عن اضمحلال العقلانية القانونية أمام العقلانية الاقتصادية-التديرية.

¹- طالب باحث بسلك الدكتوراه، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والسياسية السوسية-الرباط، وإطار بوزارة الداخلية.

²- Patrice Duran, « Légitimité, droit et action publique », Revue L'Année sociologique, 2009/2 (Vol. 59), Éditeur Presses Universitaires de France, p.322.

³- Patrice Duran, « Légitimité, droit et action publique », op, cit, p.327.

⁴- Jacques Chevallier, « Management public et Droit », Revue Politiques et Management Public, Vol. 26/3/2008, pp. 93-100.

⁵- Luc Rouban, « Les paradoxes de l'état postmoderne », Revue Cités n° 2-2004, Ed PUF, p.18.

⁶- Luc Rouban, op, cit, p.19.

⁷- Luc Rouban, op, cit, p.21.

في هذا الشأن، عرفت العلاقة بين المرفق العام والمواطن-المرتفق تحولات مهمة، رافقتها آثار متعددة، أهمها البحث عن معايير وقيم جديدة تحكم المرافق العامة، والتوجه نحو مقاربة الزبون⁸ في سعي حثيث للبحث وإقرار جودة الخدمات المرفقية، الأمر الذي سيفضي لتبخيس المنطق البيروقراطي بمفهومه "الفبييري" الكلاسيكي لصالح المنطق المرتكز على النتائج. فالتوجه الجديد للإدارات وقع تحت وطأة التدبير العمومي القائم على الثقة والمسؤولية⁹ وجودة الخدمات. إذن، فمنطق العقلانية القانونية بمقوماتها أضحى منافسا من قبل عقلانيات جديدة من قبيل العقلانية التقنية والاقتصادية، هذا الأمر يفرض الانتقال من الإصلاح الجزئي والتجزيئي إلى الإصلاح الشمولي والقائم أساسا على الابتكار.

اليوم، فالقاضي الإداري نفسه مدعو لتغيير نظرتة للمرفق العام¹⁰؛ بما يتمشى مع التحولات البنيوية في النسق الإداري، وهذا ما عبر عنه مفوض الحكومة بمجلس الدولة الفرنسي في استنتاجاته بخصوص قضية Société EDA، حيث اعتبر أنه: "لا يجب تطوير الاجتهادات القضائية في المادة الإدارية بمنأى عن قانون المنافسة"¹¹.

وهذا أكدته كذلك مفوض الحكومة السابق بمجلس الدولة الفرنسي J.-H. Stahl، حيث اعتبر: "إن التحولات التكنولوجية والاقتصادية ... كلها عوامل تدعو لإعادة التفكير في علاقة المرفق العام بمحيطة المتسم بالمنافسة... هذا الأمر يحتم علينا القبول بإعادة صياغة فهمنا وتصورنا الكلاسيكي حول المرفق العام والمركز على المرتفق؛ من خلال إضافة أبعاد جديدة للمرفق العام في علاقته بمحيطة الاقتصادي وقانون المنافسة"¹².

إذن، فالقاضي الإداري اليوم مدعو أن يوسع من خياله القانوني، فهو مطالب بأن لا يبقى أسير نظريات مهما كان حضورها المتجذر في الفكر القانوني، ومهما كان إسهامها في صياغة منظومة أحكام القانون الإداري؛ فتلك النظريات غير معبرة عن الواقع المعاصر الذي شهد ويشهد تغيرات جذرية، وهذا ما يجب أن يتجسد من خلال تجديد مناهج عمل القاضي الإداري¹³.

تفريعا على ما تقدم، فالفعل العمومي في شموليته والنشاط الإداري بصفة خاصة تعرض للتهجين، من خلال التنافس بين العقلانية القانونية والعقلانية التديرية-الاقتصادية. فالتحولات العميقة التي طالت بنية الفعل العمومي، كان لها وقع على أساليب إحداث وتدبير وتطوير المرافق العامة. وصولا اليوم للتدبير المختلط للمرافق العمومية¹⁴ من خلال أساليب جديدة أهمها الشراكة بين القطاع العام والخاص، وما انبثق عنها من أساليب، من

⁸- Gilles Bouchard, « De citoyen à client : plus qu'un changement de vocabulaire », Revue Politique et Sociétés Numéro 29, printemps 1996. p.139.

⁹- Conseil économique social et environnemental Français, « Les mécanismes d'évitement fiscal, leurs impacts sur le consentement à l'impôt et la cohésion sociale », Journal officiel de la république française, 14 Décembre 2016, p. 57.

¹⁰- Jacques Caillousse, « Surdétermination économique du droit et nouvelles figures du service public », Revue Politiques et Management Public 29/3 Juillet-Septembre 2012, p.315.

¹¹- Jacques Caillousse, op, cit, pp.315-316.

¹²- Ibid.

¹³- « La réalité de ce mouvement tendanciel n'est guère contestée. Cela n'empêche pas que puisse persister, jusque dans la jurisprudence du Conseil d'État, une volonté de résister à la marchandisation du service public. Ainsi voit-on le juge lui assurer une sorte de « sanctuarisation », en continuant de le mettre à l'abri des règles de la concurrence. V. pour exemple, CE, 31 mai 2006, Ordre des avocats au barreau de Paris, AJDA, 2006, 1584, chronique Landais C. et Lénica F. Au cœur de cette jurisprudence, il y a l'idée qu'il existe certains besoins d'ordre public que la seule initiative privée ne peut sérieusement satisfaire ».

¹⁴- Jacques Chevallier, « Les nouvelles frontières du Service public », Revue Regards croisés sur l'économie 2007/2 (n° 2), p.21.

قبيل المنصات الإلكترونية، والقائمة على التكنولوجيات الحديثة ووسائل الاتصال، فهي من أبرز مظاهر الابتكار الإداري في النظم الإدارية المعاصرة.

ثانياً: المنصات الإلكترونية ومظاهر الابتكار الإداري في النسق الإداري المغربي

إن تبني المنصات الإلكترونية في النسق الإداري المغربي أمر يستوجب إعادة التفكير في طبيعة التنظيمات والخدمات المرفقية المقدمة، فهي وسيلة ستساهم في تبني نموذج جديد من الدولة، وتغير منطق المرفق العام¹⁵، وهذا ما له وقع على المرتفقين؛ وذلك من خلال تراجع المقاربة الانفرادية واستئثار الإدارة بتقديم الخدمات، من خلال تعزيز أدوار المهنيين ودور المرتفقين-المستعملين في تقديم المقترحات في تطوير الخدمات بما يتطابق مع حاجياتهم، وإشراك القطاع الخاص بأساليبه في تنفيذ مهام المرفق العام. في هذا الشأن، عرف النظام الإداري المغربي استحداث منصات إلكترونية متعددة، على سبيل المثال لا الحصر، "منصة رخص"¹⁶، كمرفق عام إلكتروني يقدم خدمات إلكترونية-رقمية مدمجة، وعليه، يمكن إبداء الملاحظات التالية:

- إحداهن هذا "المرفق الإلكتروني" بمقتضى عقد شراكة قطاع عام-خاص¹⁷؛
- شركة خاصة تسهر على تديره وصيانتها، وبالتالي شخص من أشخاص القانون الخاص يسهر على تدير هذا المرفق وتطويره وصيانتها وملاءمته مع حاجيات المستعملين ومقدمي الطلبات على المنصة¹⁸، وهذا ما يدخل في نطاق "خصوصية السلطة" على حد تعبير الفقيه Luc Rouban.
- التغير في طبيعة العلاقة بين المرفق العام والمرتفقين؛ أي الانتقال نحو منطق الزبون، سابقاً، فطالب رخصة البناء كان يقوم بإيداع ملف الرخصة بمكتب الضبط بالجماعة الترابية التابع لنفوذها الترابي، لكن مع تطبيقات منصة رخص، يقوم المهندس المعماري بإيداع الملف بالمنصة، دون تدخل طالب الرخصة، بشأن هذا الملحظ، نستشف تعزيز أدوار المهنيين...
- في هذا الشأن، حدد القانون 12.86 المؤطر لعقود الشراكة قطاع عام-خاص، التزامات الشريك الخاص، باحترام مبدأ المساواة بين المرتفقين ومبدأ استمرارية المرفق عند توفير الخدمات موضوع العقد، وأهداف حسن الأداء المنوطة بالشريك الخاص ولا سيما تلك المتعلقة بجودة الخدمات وجودة المنشآت والتجهيزات¹⁹.

¹⁵- Jacques Chevallier, « Vers l'État-Plateforme ? », Revue française d'administration publique, 2018/3 n° 167, p.629.

¹⁶- "رخص (Rokhas.ma)" هي منصة رقمية تمكن من تدير لامادي سلس، وشفاف مع إمكانية التتبع الإلكتروني لطلبات التراخيص في مجالات التعمير والأنشطة ذات الطابع الاقتصادي على المستوى الوطني. فعملية المعالجة رقمية بالكامل، وذلك من تقديم طلب الترخيص من قبل مقدم الطلب حتى توقيعه إلكترونياً من قبل رئيس الجماعة المعنية، مروراً بأعضاء اللجنة الذين يطلعون على الملفات ويبدون آراءهم إلكترونياً.

¹⁷- Arrêté conjoint du ministre de l'intérieur, de la ministre de l'aménagement du territoire national, de l'urbanisme, de l'habitat et de la politique de la ville et du ministre de l'industrie, du commerce et de l'économie verte et numérique n° 338-20 du 25 jourada I 1441 (21 janvier 2020) portant mise en œuvre des procédures de la gestion dématérialisée relatives au dépôt et à l'instruction des demandes des autorisations, des permis d'habiter et des certificats de conformité et à leur délivrance, Bulletin Officiel n° 6874-16-4-2022.

L'article 2 de cet Arrêt prévoit « La gestion de ladite plateforme s'effectue dans un cadre partenariat avec le secteur privé ».

¹⁸- RIBATIS Un opérateur digital et le fournisseur des services e-Gov de référence fondé en 2007 à Casablanca, fournit des expériences digitales avancées aux citoyens et aux fonctionnaires dans plusieurs domaines de l'administration publique: Autorisations d'urbanisme, Fiscalité communale, Autorisations économiques, Systèmes d'information géographique, Ribatis développe, gère et améliore continuellement la plateforme Rokhas à travers un modèle PPP (Partenariat Public Privé) innovant, alliant le paiement de frais de service par les demandeurs et les revenus tirés des annonces publicitaires.

¹⁹- المادة (14) من القانون 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ظهير شريف رقم 1.14.192 صادر في فاتح ربيع الأول 1436 (24 ديسمبر 2014).

وبرجوعنا لدباجة القانون السالف الذكر، تنص على أنه اللجوء إلى هذا النوع من العقود، يكمن من الاستفادة من القدرات الابتكارية للقطاع الخاص، كما أن المادة 9 منه في فقرتها الأولى، تنص: "يمكن للشخص العام تلقي مشروع أفكا ابتكارية على المستوى التقني أو الاقتصادي أو المالي من قبل فاعل خاص يسمى "صاحب الفكرة"، من أجل إنجازه في إطار عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص."

في شأن هذا الملحظ، فالفعل العمومي-الإداري أضحى مرناً وموجه نحو الابتكار، إذ يستقي أساليبه وطرقه من المقابلة ومن قيم المنافسة²⁰. حيث إن الإبداع-الابتكار الإداري يقوم بالأساس على القطيعة مع الأساليب والطرق المعمول بها سابقاً²¹، وهذا ما تجسد من خلال المنصات الإلكترونية المعتمدة في النسق الإداري كأبرز مظهر من مظاهر هذا الابتكار، من خلال الأبعاد والتطبيقات التالية:

- إشراك القطاع الخاص في إحداث المرافق العمومية وتديرها وصيانتها وتطويرها؛
 - تعزيز أدوار المهنيين في صناعة الفعل الإداري؛
 - التوجه نحو مقاربة المستعمل-الزبون؛
 - الانتقال من البعد العمومي إلى البعد الأفقي في تقديم الخدمات؛
 - التوجه نحو دولة "المنصة الإلكترونية المندمجة".
- تلکم التطبيقات والأبعاد، سنحاول حصرها في:

1- التوجه نحو مقاربة المرتفق-الزبون

إن تجديد أدوار الدولة والفعل العمومي الإداري، كان له وقع على المبادئ المؤطرة للمرافق العامة والمفاهيم المميزة لها؛ فبإيعاز من الفقه تم التوافق حول: "يجب أن تدار المرافق العمومية كما تدار المقاولات"، إن براديجم "الدولة الحد الأدنى"، يروم لتقليص نفقات الدولة وإحجام أساليب القطاع الخاص، الشيء الذي يقتضى مراجعة النمط الإداري القائم على مفهوم المصلحة العامة، ومعه يجب إعادة تعريف المرتفق أو المستفيد من الخدمات المرفقية انطلاقاً من مقاربة "الزبون"، وهو مصطلح مستمد من مجال المقابلة الخاصة. هذا التوجه -نحو مقاربة الزبون- يفرض الانتقال من منطق المواطن-المرتفق إلى منطق المواطن-الزبون²².

هذا المنطق، سيؤسس لا محالة لنمط جديد من الخدمات الإدارية، والتغير في طبيعة العلاقة بين الإدارة والمستفيدين من الخدمات المرفقية²³؛ من خلال الانتقال من مقاربة استفراد الإدارة في تقديم الخدمات والقائمة أساساً على امتيازات السلطة العامة إلى مقاربة قائمة على إشراك المرتفق في تقديم وتجويد الخدمات المرفقية، أي الاحتكام لمقاربة تشاركية، من خلال تقديم المستعمل للمنصات الإلكترونية مقترحات تهدف لتجويد الخدمات²⁴؛ فالمستعمل لهذه المنصات الإلكترونية انتقل من وضعية مرتفق-متلقي إلى مستعمل-فاعل يتدخل في تقديم

²⁰- **Barbara Ubaldi**, « L'administration électronique, support de l'innovation dans les services publics », Revue française d'administration publique, 2013/2 n° 146, p.450.

²¹- **Pierre Pezziardi et Henri Verdier**, « Des "start-up d'État" pour transformer en souplesse l'Administration », Le journal de l'école de Paris du management, 2016/4 (n° 120), p.24.

²²- إن تقوية أدوار المهنيين في الخدمات المرفقية الإلكترونية، أبرز تجلياً للتزج لمقاربة الزبون، على سبيل المثال، فالمهندس المعماري هو من أضحى يودع ملف طلب رخصة البناء بمنصة "رخص"، وهو من يقوم بتتبع الملف على مستوى المنصة، وعلاقة طالب الرخصة أضحت محصورة في علاقته بالمهندس المعماري، عكس ما كان معمول به سابقاً، وهذا من تجليات التقليص من نطاق المسؤولية الإدارية وتطبيقات القانون الإداري ...

²³- **Françoise Dreyfus**, « Personnels et usagers des services publics : des relations transformées ? », Revue Regards croisés sur l'économie 2007/2 (n° 2), p.252.

²⁴- **Jacques Chevallier**, « Le service public », 8^e 2010, Paris, PUF, p.116 et suiv.

الخدمات المرفقية. فهذا الأخير أضحى فاعل في المنصات الإلكترونية وشريك²⁵، إذ يمكنه تقديم مقترحات وتعديلات للخدمات المرفقية الإلكترونية المقدمة²⁶...

2- القطاع الخاص ومظاهر الابتكار الإداري من خلال إحداث وتطوير المرافق العامة

إن منطق المنصة الإلكترونية، يقتضي مراجعة الخدمات المرفقية المقدمة وجودتها ومدى اندماجها؛ حيث انتقلت الخدمات الإدارية من المنطق العمودي إلى المنطق الأفقي، والقائم أساسا على الخدمات المندمجة الشبكية، والتفاعلية²⁷... فالمنصات الإلكترونية لا تنزع الصفة المادية عن الفعل العمومي-الإداري بل تنزع الصفة أو التماثل المؤسسي عن الفعل السياسي والإداري في شموليته²⁸.

عموما، فإصلاح الدولة والإدارة أمر يتم حاليا بمنأى عن التصور الفيبري أو التنظيم الإداري الكلاسيكي، من خلال انفتاح الإدارة على محيطها واعتمادها تقنيات مرنة تسمح بمساهمة المرتفق-المستعمل في مسطرة تقديم الخدمات²⁹؛ فالمنصة الإلكترونية كبراديجم أضحى المحدد الأساسي للإصلاح الإداري والفعل العمومي في شموليته³⁰ في الدول العاصرة.

وعليه، فمنطق تقديم خدمات عن طريق المنصات الإلكترونية، سيفضي ذلك للتغير في بنية الأجهزة العمومية وطبيعة الخدمات الإدارية؛ إذ سينتقل النشاط والتنظيم الإداريين من منطق الهرمية والتراتبية والأجهزة الإدارية-السياسية (الوزارات، المديريات الوزارية المركزية، المصالح اللامركزة...)؛ أي البعد العمودي-العضوي، إلى البعد الأفقي يؤسس لنمط مندمج لتقديم الخدمات والقائم على منطق الشبكة³¹.

حاصل ما سبق، فمنطق المنصات الإلكترونية يتجاوز التقسيمات الإدارية والحدود الفاصلة بينها، ومعه المنطق البيروقراطي أضحى متجاوزا، الذي كان يقوم على التفرع والبعد التراتبي-الهرمي والمؤسسات الإدارية المغلقة والمتباعدة فيما بينها، مما أسس لنظام عمودي بين الوحدات الادارية³². فما يميز المنصات الإلكترونية تقديم الخدمات المرفقية على الخط؛ أو بالأحرى فالمستعمل يدخل في علاقة مباشرة مع مقدم الخدمات، حيث أضحى هذا الأخير مساعد في إنتاج الخدمات المرفقية³³. والقائمة أساسا على الاندماج والتعاون وتقاسم المعلومات³⁴ والابتكار.

تفريعا على ما تقدم، فالفعل العمومي الإداري أضحى يستقي مفاهيم ومبادئ من قبيل: التصميم المشترك والابداع المشترك والإنتاج المشترك للخدمات المرفقية من قبل المستعملين-الزبناء في تقديم الخدمات المرفقية. بل حتى أن الإصلاح الإداري أضحى يتوقف على عقلية المقاتل المبتكر وروح المقاتلة والقائمة أساسا على الإبداع والمنافسة، هو من يصوغ مداخل الإصلاح الإداري في النظم الإدارية المعاصرة³⁵.

25- Ibid.

26- Conseil national du numérique, « Avec le numérique, une nouvelle relation état-citoyen ? » in De l'expression à l'action, la démocratie à l'épreuve du fait numérique, 2021.

27- Conseil d'État, étude annuelle, Puissance publique et plateformes numériques : accompagner l'« ubérisation », 2017, p. 103.

28- Marie Alauzen, « L'État plateforme et l'identification numérique des usagers Le processus de conception de France Connect », Revue Réseaux, Ed La Découverte, 2019, n° 213 (1), p.

29- Sébastien Shulz, « De l'adoption au rejet d'un commun numérique pour transformer la frontière entre État et citoyens », Revue Réseaux, n° 225, 2021/1, pp.165.

30- Marie Alauzen, op, cit, p.214.

31- Conseil d'État, étude annuelle, Puissance publique et plateformes numériques : accompagner l'« ubérisation », 2017, p. 102.

32- Jacques Chevallier, op, cit, p.634.

33- Sébastien Shulz, op, cit, pp.156.

34- Ibid.

35- Le concept d'État-plateforme a été repris et développé en France par deux entrepreneurs du numérique, Nicolas Colin et Henri Verdier. L'idée centrale de l'ouvrage qu'ils publient en 2012 (2e éd., 2015) est qu'avec la révolution numérique les flux

في هذا الصدد، فالفعل العمومي المعاصر أضحى بيئة حاضنة للابتكار والإبداع³⁶، من خلال تقديم خدمات مرفقية ذات بعد إلكتروني عن طريق منافذ الإدارة الإلكترونية والمنصات الإلكترونية في أفق الوصول لدولة المنصة. كما أن إسناد القطاع الخاص صيانة وتطوير المنصات الإلكترونية، وإشراك المرتفين في تدبير الخدمات المرفقية؛ عن طريق المنصات الإلكترونية، فهذه الأخيرة كنموذج حي للإبتكار الإداري.

خاتمة

إن الفعل العمومي الإداري المعاصر انتقل من حقل دلالي قرين بالمشروعية والهرمية والشكلية إلى منطق قائم على الابتكار والانفتاح على أساليب القطاع الخاص والمرونة في التدبير واستقى مفاهيم من قبيل: الإبداع المشترك، الإنتاج المشترك، والتصميم المشترك. حيث إن اعتماد المنصات الإلكترونية في النسق الإداري المغربي أمر يستدعي معه مراجعة شاملة وعميقة لطبيعة الخدمات المرفقية³⁷، والموجهة أساسا نحو الابتكار الخلاق الذي يهدف لجودة الخدمات ليؤسس لنموذج جديدة للدولة وإعادة تشكيل بنائها³⁸. فالابتكار يقوم أساسا على البيانات المفتوحة وإشراك كافة الفاعلين من القطاع الخاص³⁹ في إحداث المرافق العامة وتدبيرها وصيانتها وتطويرها وإشراك المرتفق-الزبون في تجويد الخدمات المرفقية من خلال مقترحاته⁴⁰.

ما يمكن أن نخلص له، إن المنصات الإلكترونية والتوجه نحو "دولة المنصة" يتجاوز المنطق البسيط للمعطى التكنولوجي، بل هذا المنطق الجديد سيؤسس لعلاقة جديدة بين الإدارات والمرافق العمومية فيما بينها، وبين من يتعاملون معها، بما يؤسس للإبداع والابتكار في النسق الإداري⁴¹. هذا النموذج تخلى عن التصور الفيبري للإدارة القائمة على التنظيم والهرمية والتراتبية، إلى نموذج قائم على فرق صغيرة متخصصة ذات خلفية إلكترونية، مستقلة موجهها الإبداع-الابتكار الإداري⁴²، من خلال تطوير المنصات والخدمات المرفقية، الأمر الذي يفرض مراجعة القواعد الناظمة والفاصلة بين القطاع العام والخاص⁴³. عموما، فإصلاح الدولة وتجويد الخدمات المرفقية أضحى يسند للفاعل الخاص⁴⁴، قصد زرع الروح المقاولانية في القطاع العام والفضاء العمومي الإداري، وهذا الأمر له ما بعده، من نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية...

d'intelligence et de créativité se situent désormais davantage à l'extérieur qu'à l'intérieur des organisations, dans ce qu'ils appellent la « multitude: « leur transformation en plateforme permettrait aux organisations de « capter la puissance créatrice de la multitude », en s'attachant à valoriser le potentiel de créativité des individus.

³⁶- Pour voir plus : **Pierre Pezziardi Et Henri Verdier** « Des Startups D'état À L'état Plateforme », Éditeur: CreateSpace Independent Publishing Platform (15 mars 2017).

³⁷- **Jacques Chevallier**, «Vers l'État-Plateforme ?», Revue française d'administration publique, 2018/3 n° 167, p.629.

³⁸- **Ibid.**

³⁹- **Ibid**, p.632.

⁴⁰- **Ibid**, p.636.

⁴¹- Comme le note la Cour des comptes française (Le rapport public annuel 2018, p.153),

⁴²- **Jacques Chevallier**, op, cit, p.634.

⁴³- **Jacques Chevallier**, op, cit, p.635.

⁴⁴- **Sébastien Shulz**, op, cit, p.164.